المدعي العام في المحاكم الجنائية الدولية

الأستاذ السايح بوساحية

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة

مقدمة :

دخل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ قانونيا بتاريخ الأول من جويلية عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك التاريخ بدأت اجهزة المحكمة عملها وكلها أمل في تحقيق العدالة الجنائية الدولية، وبحسب نص المادة ٠١ من النظام الأساسي، عملت المحكمة الجنائية على ممارسة كافة السلطات والاختصاصات مستمدة القوة القانونية اللازمة من هذا النص الذي بين اختصاصاتها.

وكعادة أي محكمة لابد من وجود دعوى لكي تقوم المحكمة بالنظر فيها وهذه الدعوى يقوم برفعها من يملك الحق في ذلك، سواء من طرف النيابة العامة التي تمثل المشتكي في الدعاوى الجنائية، عكس الأمر بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية حيث أنه علاوة عن حق المدعي العام بتحريك الدعوى أمام المحكمة الدولية فقد أجازت المادة ١٣/ب من النظام الأساسي لمجلس الأمن حق إحالة الدعوى الجنائية للمحكمة الدولية وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما أن النظام الأساسي للمحكمة أجاز لأي دولة طرف في النظام الأساسي طلب تحريك الدعوى أمامها.

يعد مكتب المدعي العام ذراع للنيابة العامة وهو جهاز منفصل ومستقل، ويترأس مكتب المدعي العام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ويساعده جانب واحد أو أكثر من النواب من المدعين العامين، والمدعي العام ونواب المدعي العام يجب أن يكونوا من جنسيات مختلفة ومتمتعين بـ" الأخلاق الرفيعة" وخبرة عملية "واسعة النطاق، "في المحاكمات الجنائية كما يجب أن يكونوا يتكلمون بطلاقة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة.

في القضاء الجنائي سواء المؤقت أو الدائم، ثبت أن اختيار المدعي العام يكون دائما من الأمور الأكثر صعوبة بل أصعب من انتخاب قضاة المحكمة، وقد اتفق لاحقا على أنه من المرغوب فيه جدا لهذا المنصب الحساس جدا المراد ملؤه بتوافق الآراء وليس عن طريق اقتراح أو اقتراع قد يكون متقلبا وغير متوقع في النهاية.

Abstract:

The Statute of the International Criminal Court came into legal force on July 1st, 2002 and since that the court's organs began working and all hopeful to achieve international criminal justice; according to the provisions of Article 05 of the Statute, the ICC has tried to exercise all its powers and functions deriving the necessary legal force from this text which indicates its competence.

Like any court, there should be an existence of a lawsuit thus the court will consider it, this lawsuit is brought by who has the right to do so, either by the public prosecutor representing the complainant in the criminal proceedings, unlike the matter for the International Criminal Court where Furthermore to the right of the general prosecutor to move the case up, Article 13/b of the Statute authorized the Security Council a right to refer the criminal case to the International Court, under Chapter VII of the Charter of the United Nations; the Statute of ICC authorized such right to States-party.

The Office of the Prosecutor is considered the arm of the public prosecution which is a separate and independent body headed by the Prosecutor assisted by one or more deputy prosecutors who –all- must be of different nationalities enjoying the "high moral character" and "extensive" practical experience in criminal trials, as they must be fluent at least of one of the working languages of the Court.

In criminal justice, whether temporary or permanent, it was proved that the choice of the general prosecutor remains always of the most difficult matters, but more difficult than the election of judges of the Court, so that, later it was agreed and highly desirable for this delicate position when to be filled, would be by consensus and not by the proposal or ballot that may be volatile and unexpected in the end.

المبحث ألأول

الادعاء العام في القضاء الجنائي الدولي المؤقت

تقييم أداء المحاكم الجنائية الدولية السابقة مهم جدا [١]، فقد نفذت استراتيجيات إنجاز ساهمت في نشأة المحكمة الجنائية الدولية [٢]، وبما أنها تتولى زمام القيادة في ملاحقة انتهاكات القانون الدولي وجب النظر إلى ما تم إنجازه سابقا على الرغم من القيود الهائلة التي واجهتها ومنها غياب النماذج القضائية للمتابعة ونقص الموارد، والمشاكل اللوجستية، والفراغ الفقهي لبعض القيود، لكن وجب الاعتراف بهذه المساهمات الهامة في وضع قواعد الممارسة والإجراءات والأدلة

واكتساب خبرة كبيرة في إجراء التحقيقات الدولية فضلا عن اختيار القضايا ووضع معايير دولية للمحاكمة العادلة وكل ذلك إثراء للفقه القانوني الدولي.

المطلب الأول: المحاكم العسكرية الدولية المؤقتة

صدرت خلال الحرب إعلانات [٣] مشتركة بين الحلفاء أو من الحكومات المؤقتة مفادها ضرورة محاكمة المتسببين في الحرب والمنتهكين لأعرافها وقوانينها والمرتكبين للجرائم الدولية خلالها، ولكن هذه المحاكم اتسمت بادعاء (النيابة العامة) مختلف حيث لم يسمح لها ولا للمتهمين أو محاميهم من رد المحكمة [٤]، والسبب الظاهر لهذا الإجراء هو بغية الإسراع في الإجراءات وبذلك أسقطت حقا من حقوق المتهم أو الإدعاء العام إذا كان هدفها تمثيل المجتمع الدولي حقا.

الفرع الأول: محكمة نورمبورغ

أنشأت المحكمة بموجب اتفاق لندن [٥] من طرف لجنة من ثمانية قضاة كل اثنين يرشحان من قبل كل دولة من قوات الحلفاء الأربعة، وقاض واحد من كل بلد قد ترأس المحكمة في المحاكمة أما الأربع الآخرون فكانوا مناوبين، كما اختار الحلفاء الأربعة أيضا المدعين العامين، الذين وافقوا على مواصلة الإدانات ضد المتهمين نيابة عن الأمم المتحدة التي تشكلت حديثا.

صدرت جميع قرارات المحكمة بأغلبية أصوات القضاة الأربعة ولم يسمح لا للدفاع ولا للادعاء تحدي السلطة القانونية أو السياسية أو العسكرية للمحكمة لأن ولايتها القضائية تنبع من اتفاق لندن الذي صدر من قبل الحلفاء بموجب الصلاحيات التشريعية الأصيلة على الدول التي استسلمت دون قيد أو شرط، ووفقا للمحكمة، يمتلك كل حليف حق غير مؤهل للتشريع على الأراضي التي احتلها.

على أساس أنها عقدت لغرض تقديم مجرمي الحرب النازيين إلى العدالة، كانت محاكمات نورمبورغ سلسلة من 13 محاكمة أجريت في ألمانيا، بين عامي ١٩٤٥ و1949 وكان المتهمون، من بينهم المسؤولين في الحزب النازي وضباط

عسكريين رفيعي المستوى جنبا إلى جنب مع الصناعيين الألمان، المحامين والأطباء، وجهت لهم اتهامات مثل ارتكاب جرائم ضد السلام وجرائم ضد الإنسانية (الزعيم النازي أدولف هتلر انتحر ولم يتم تقديمه للمحاكمة).

المدعي العام الرئيسي الأمريكي روبرت جاكسون سلم الكلمة الافتتاحية للمقاضاة الأمريكية في محاكمات المحكمة العسكرية الدولية لمجرمي الحرب في نورمبورغ، وكان المدعون الكبار من أربع دول الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفيتي وفرنسا.

وصول جاكسون وفريقه القانوني في نورمبورغ كان في قصر العدل، حيث قامت الوحدة القانونية الأمريكية بتعيين بعض المحامين والباحثين والأمناء، والحراس، أخذ جاكسون زمام المبادرة الفعلية للمحاكمة وقدم البيان الافتتاحي لها: "لقد تم احتساب الأخطاء التي نسعى للإدانة والمعاقبة لأجلها، إنه أمر خبيث، ومدمر جدا، حتى أن الحضارة لا يمكن ان نتسامح أو نتجاهل وجودهم لأنه لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة مرة أخرى".

أرادت الدول الكبرى أن يكون أعضاء المحكمة وموظفي أجهزتها الأخرى من رعاياها مع أن نصوص اللائحة لا تشير إلى ذلك فقد نص على أن كل دولة من الدول الأربعة الموقعة أن تعين ممثلا للادعاء العام مع نائب له ووفد يساعده على جمع الأدلة يتفقون على خطة عمل لهم توزع بموجبها الأعمال على رئيس وباقي أعضاء النيابة وموظفي الوفود العاملين معهم [٦].

أوكلت إلى هيئة الادعاء مهمة تعيين كبار مجرمي الحرب تمهيدا لإحالتهم إلى المحكمة العسكرية، وبعد إعداد لوائح الاتهام والتصديق عليها تحيلها مع كل مرفقاتها إلى المحكمة مع الطلب من المحكمة اتخاذ إجراءات المحاكمة بشأن ما ورد فيها، وتولى مهمة الاتهام أحد ممثلي الادعاء العام أو أكثر كما يقتصر

اختصاصها على الأعمال التي تسبق الدعوى أو أثناها بل يمتد إلى ما بعد الدعوى [٧].

على الرغم من المبررات القانونية للمحاكمات والإبداعات الإجرائية التي كانت مثيرة للجدل في ذلك الوقت، تعتبر محاكمات نورمبورغ كعلامة فارقة نحو إنشاء محكمة دولية دائمة وتشكل سابقة هامة للتعامل مع الحالات المتأخرة من الإبادة الجماعية وجرائم أخرى ضد الإنسانية [٨].

الفرع الثاني: المحكمة العسكرية للشرق الأقصى في طوكيو

أصول المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى تعود إلى ٠١ ديسمبر ١٩٤٣ في مؤتمر القاهرة إذ قرر الحلفاء الثلاث، الصين والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى خلالها أن الوقت قد حان لإنهاء الحرب ومعاقبة العدوان الياباني وجميع مجرمي الحرب خصوصا أولئك الذين ارتكبوا معاملات غير إنسانية على الأسرى [٩].

كان مقر المحكمة بطوكيو بعد موافقة الولايات المتحدة التي وفرت الأموال والموظفين لتسييرها وأيضا شرعت وظيفة المدعي العام مما الصعب التوفيق بين متطلبات النزاهة والاستغناء عن "عدالة المنتصر".

أمام القائد الأعلى، الجنرال ماك آرثر، شكل المحكمة العسكرية الدولية في طوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين الرئيسيين بارتكاب جرائم ضد السلام، وتعيين القضاة والمدعين العامين المساعدين بعد ترشيهم من قبل الموقعين على وثيقة استسلام اليابان، وهكذا في أكتوبر١٩٤٥، أرسلت الولايات المتحدة لدول أخرى طلبا لتقديم أسماء القضاة والمدعين العامين الذين سيشاركون في محاكمات المتهمين، فكان هناك عدد قليل من الردود على هذا الطلب بما أن رئيس لجنة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة وبعض المندوبين اعتبروا المحاكمات بأنها ذات أولوية منخفضة، عكس ممثل الولايات المتحدة الذي اعتبرها وجهات النظر

هذه "أوروبية" وأنه كان هناك احتجاج من هذه الدول نفسها لمعاقبة مجرمي الحرب النازيين.

في تشكيل فريق الادعاء في طوكيو، يقال أنه كان هناك بعض الانحياز الأمريكي لأنه على عكس محاكمات نورمبورغ، لم يكن هناك سوى فريق واحد للادعاء العام في طوكيو بقيادة أمريكية على الرغم من أن أعضاء المحكمة ممثلون من أحد عشرة دولة من الحلفاء [١٠] أيضا كان الدعم الرسمي لمحكمة طوكيو أقل من مثيلتها لنورمبورغ، أما بالنسبة للنظام الأساسي فقد نص على أنه يجب على كل الدول الموقعة تعيين مدع عام للتحقيق في التهم الموجهة ومحاكمة كبار مجرمي الحرب، ويقوم رئيس الادعاء بالاتفاق على خطة عمل فردية له وللعاملين معه [١١]، كما يقوم الرئيس بشكل فردي ويعمل بالتعاون معهم على القيام أيضا المهام التالية: التحقيق وجمع الأدلة اللازمة، إعداد لائحة الاتهام والفحص الأولي لجميع الشهود والمتهمين والادعاء في المحاكمة [١٢].

كان التحدي الرئيسي أمام الادعاء العام في فترة ما بعد الحرب هو ايجاد الوقت المناسب لإرساء نظريات تستخدم لمقاضاة الطبيعة الوحشية التي لحقت اليابانيين الآخرين وشمل ذلك عملين فريدين خاصين باليابانيين وجاء ذلك في تعريفه "جرائم الحرب" وهي : "تشويه الجثة" و"أكل لحوم البشر" [١٣].

المطلب الثاني: المحاكم الجنائية الدولية المخصصة

تستند الحجج المؤيدة لإجراء محاكمات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، حين تبرز الاتهامات بالإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، إلى ضرورة وجود رادع يحول دون ارتكاب المزيد من الجرائم، وضرورة إنصاف الضحايا والمجتمع، وضرورة إظهار حقيقة ما حدث باعتبارها جزءا من أي عملية لتحقيق التعايش السلمي في المستقبل [١٤].

المحاكم الجديدة تمثل واحدة من أهم التوسعات السلطة الدولية منذ تأسيس منظومة الأمم المتحدة اعتبارا من عام ١٩٩٣ مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كان على الأمم المتحدة يد في إنشاء عدد قليل من المحاكم لأغراض خاصة، وبعضها دولية بحتة (مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ونظيرتها لرواندا) والبعض الآخر "مختلطة" (مع كل العناصر الدولية والوطنية، كما هو الحال في تيمور الشرقية وسيراليون و...) [١٥].

الفرع الأول: محكمة الجزاء الدولية ليوغسلافيا السابقة

أنشأت المحكمة بموجب القرار ٨٢٧ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي صدر في ٢٥ ماي عام ١٩٩٣ لمحاكمة الأشخاص المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني [١٦] التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

عند وصول أولى القضاة إلى المحكمة في نوفمبر ١٩٩٣، لم تكن هناك قواعد إجرائية ولا أي حالات ولا مدع عام، فتم تعيين (تعاقد) موظفين لفنيين مؤهلين بسرعة مع خبرات وأساليب عمل من النظم الوطنية المختلفة المطلوبة لدمجها في نظام المحاكمة الجنائية الدولية رغم التخوف من الفشل، وبوصول المدعي العام الأول في أوت ١٩٩٤، كان القضاة قد صاغوا القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، أما نائب المدعي العام فقد أقام هياكل المكتب ووظف محققين وبدأت التحقيقات في تصاعد رغم أن للتعامل مع الأحداث كان في كثير من الأحيان ضخما ويغطي مساحات واسعة وهو ما يتطلب الوقت الكثير.

المدعي العام لمحكمة ليوغوسلافيا السابقة كان مسئولا عن واجبات في المحكمة ويشارك أيضا في دائرة الاستئناف (مثل محكمة روما) وضمت المحكمة موظفين في المكونات التنظيمية للدوائر وقلم المحكمة والمكتب المرؤوس من قبل المدعي العام [١٧] المسئول عن التحقيق في الجرائم وجمع الأدلة والملاحقات

القضائية [١٨] وقد عين بقرار من مجلس الأمن الدولي بناء على ترشيح من الأمين العام للأمم المتحدة [١٩].

رغم صدور لوائح اتهام ضد القادة العسكريين من صرب البوسنة المتهمين بارتكاب فظائع ضد السجناء المدنيين المسلمين والكروات، بقيت الحرب مستعرة حتى ١٩٩٤ ولم يتم القبض على أي شخص، لكن ممثلو الادعاء أظهروا أن المحكمة قابلة للحياة [٢٠] رادين على الولايات المتحدة التي كانت تبحث فورا عن مدع عام بعد صدور قرار مجلس الأمن [٢١] وفي الأصل، كانت الولايات المتحدة تفضل لويس مورينو أوكامبو لهذا المنصب، ومع ذلك الحكومة الأرجنتينية، بما في ذلك الرئيس عارضت ترشيحه [٢٢] ثم نظرت الولايات المتحدة إلى شريف بسيوني، لكن أعضاء في مجلس الأمن عارضوا بسبب التخوف من تحيز هذا الأخير لأنه مسلم والمسلمون مضطهدون في يوغوسلافيا السابقة [٢٣].

المدعي العام كان مستقلا ولا يلتمس أو يتلقى تعليمات من أي وكالات خارجية مثل المنظمات الحكومية أو الدولية، أو من أي من أجهزة المحكمة، ووفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي والنظام الأساسي للمحكمة، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بالتعاون مع في التحقيقات والملاحقات القضائية لمكتب المدعي العام.

وظيفة المدعي العام كانت ذات شقين: التحقيق في الجرائم وتقديم القضايا للمحاكمة في وقت لاحق، إذا لزم الأمر، في الاستئناف، وعلى مر السنين، تحول التركيز لعمل مكتب المدعي العام من التحقيقات إلى الملاحقات القضائية [٢٤] والشعبتان عملتا بشكل تابع ومتكامل في شعبة ادعاء عام واحدة بموظفي دول مختلفة ذوي خبرة كضباط الشرطة والجريمة وخبراء الطب الشرعي والمحللين والمحامين ومحامي الادعاء والمستشارين القانونيين في النظم الوطنية [٢٥] التي

اندمجت في نظام محاكمة جنائية دولية فريد من نوعه رغم عدم قدرة المدعي العام بالعمل موازاة مع استمرار الحرب في يوغوسلافيا السابقة آنذاك.

الفرع الثاني : محكمة الجزاء الدولية لرواندا

عندما أنشئ مكتب المحكمة من المدعي العام، كان الصراع في رواندا انتهى ولم يتضح بالضبط ما هو الدور الذي يجب أن يلعبه المواطنون الروانديون في التوظيف في المحكمة، لأنه قد يكون من السهل وبعد فوات الأوان انتقاد بعض القرارات التي اتخذتها المحكمة، ولكن السياسات بذلت بحسن نية [٢٦].

خلافا لما حدث في محكمة يوغوسلافيا السابقة، مكتب المحكمة الدولية لرواندا لم يكن له دوراً في تحديد تأكيد التهم، ولا يملك المكتب الوصول إلى المعلومات الكافية، مثل قاعدة البيانات، لتمكينه من تحديد ما هي الحالات الأكثر خطورة من غيرها، وفقط المدعي العام [٢٧] هو الذي يطلع على قاعدة البيانات بأكملها لأنه في وضع يمكنه من تحديد الخطورة.

في النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا، لا توجد إشارة إلى استقلالية المحكمة وبالتالي الحق في محاكمة مستقلة لم يكن من بين الحقوق المذكورة صراحة، على سبيل المثال في المادتين ١٩ أو ٢٠ وهذا على الرغم من حقيقة أن المادة ٢٠ تتوافق مع المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة [٢٨] أي أنه دائما نية السلطة القضائية مستقلة كمبدأ.

تم تعيين المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من قبل مجلس الأمن في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣، ومقر مكتب المدعي العام في أروشا، تنزانيا، وله قسمان:

- شعبة الادعاء، التي يرأسها رئيس هيئة الادعاء.
- شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية لمعالجة جميع طعون المدعي والدفاع وغيرها من القضايا.

يبدو أن المهمة الأساسية لمحكمة رواندا قد فقدت في الخلل الوظيفي اليومي والصراع البيروقراطي الداخلي والانقسام الجغرافي لمكتب المدعي العام بين أروشا وكيغالي ولاهاي مما أعاق التحقيقات بجدية، كما أن الغيابات الطويلة للقضاة ومحامي الدفاع لم تساعد على إجراءات المحاكمة، لذا وجب على المحكمة المراجعة الفورية لتلبية ولايتها،حيث تعين أيضا على مجلس الأمن الدولي أن يطلب من المدعي العام تحديد موعد نهائي للتحقيقات.

المبحث الثاني: الادعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة فريدة من نوعها في العديد من النواحي [٢٩] وحقيقة أن وجودها يعتمد على (تقريبا) رأي الإجماع الدولي على أن الجرائم الدولية لا يجب أن تمر دون عقاب، وهي فريدة من نوعها ليس في هذا الجانب فقط ولكن أيضا من جانب القضاة والمدعي العام الذي يعطي شكلا آخر للمحكمة وعن كثب [٣٠]، فخلافا لسابقاتها، جمعية الدول الأطراف [٣١] هي التي تنتخبهم مما يضمن مما يضمن توافق في الآراء في هذا الشأن.

المطلب الأول: البنيان القانوني والسياسي للمدعي العام

المحكمة الجنائية الدولية تأسست بصفة قانونية في الأول من جويلية ٢٠٠٢ بموجب ميثاق روما الذي دخل حيز النفاذ يوم ١١ أفريل من السنة نفسها، بعد تجاوز عدد الدول المصادقة عليه ستين دولة، حيث كفل نظامها الإطار القانوني والآليات والضمانات التي تكفل استقلال المدعي العام وسياسته، وكيفية النهوض بحماية حقوق الدفاع والضحايا في إجراءات المحكمة.

الفرع الأول: شروط انتخاب المدعي العام

انتخاب القضاة أمر في غاية الأهمية للمحكمة، فالقضاة سوف يحملون وزن من المحكمة وعملهم سيقرر في نهاية المطاف نجاحها أو فشلها، ونظام روما الأساسي يحدد المتطلبات التفصيلية بشأن مؤهلاتهم والتي تنطبق أيضا على المدعي

العام، وفي الوقت نفسه يعطيهم مسؤولية كبيرة، فأحكامهم ستتعامل مع المسائل الإجرائية، حماية الشهود، إدانة الأفراد أو البراءة، الحكم، وتعويضات للضحايا، لكن المشككين، يقولون أنه قد يكون من الصعب التوفيق بين حقيقة أن كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والمدعي العام ينتخب من قبل الدول الأعضاء ويبقى موقف الحفاظ على الحياد سياسيا قائما [٣٢].

اولاً : المؤهلات

نظام روما الأساسي يحدد المتطلبات التفصيلية لهذه المؤهلات، فيتم الاختيار من بين الأشخاص الذين يتحلون بالأخلاق العالية والحياد، والنزاهة، والذين يملكون المؤهلات المطلوبة في الدولة الأصلية [٣٣] للتعيين في أعلى المناصب القضائية[٣٤] علاوة على اكتساب كفاءة في القانون الجنائي والإجرائي الداخلي والقانون الدولي[٣٥].

ثانياً: التحلي بالأخلاق والحياديه والنزاهة

هذا الشرط مماثل للمادتين ٤٠ و٤١، التي تحدد مبادئ الاستقلالية، وأثناء تولي المنصب، أما المادة ٤٥ فتنص على التعهد الرسمي من قبل القضاة قبل تولي مهامهم، تتشابك شروط "التحلي بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة"، على سبيل المثال، يشير النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فقط لمصطلح "الأخلاق الرفيعة" ولا يضيف مصطلح "الحياد والنزاهة" المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا تتضمن نفس العبارة.

المتطلبات تدل على مستوى عال مطلوب والتمتع بسمعة عالية تنعكس من خلال عملهم وكذلك الأنشطة الخاصة، ومن أجل تقييم هذه، ولغرض تقييم كفاءة المدعي على التعامل مع كل حالة على حدة، لذا يجب إعطاء معلومات مفصلة على سيرة وخلفية كل مرشح، والأهم في الشرط هو تأثيره الواسع لأنه ينص على افتراض الحياد المتأصل ويؤسس عتبة عالية لمواجهة أي تحد لاحق.

ثالثاً : دور المدعي العام

دور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية هو إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، والغرض الأساسي في ذلك هو "إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، والإسهام بالتالي في منع هذه الجرائم."

تبدأ التحقيقات عندما يبلغ المدعي العام بحالة يكون فيها "أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم قد ارتكبت أو ترتكب" وتكون الإحالات من قبل دولة طرف، أو مجلس الأمن، ويجب أن تتم على أساس أن هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين، ولذا يجب على المدعي العام بعد ذلك تقييم المواد المقدمة إليه واتخاذ قرار إما المضي قدما في التحقيق أو لا، وإذا قرر المدعي العام التحقيق يطلب من الدائرة الابتدائية الإذن بإجراء ذلك.

المدعي العام يرأس المكتب المتكون من ثلاثة أقسام، شعبة التحقيقات (المسؤولة عن جمع الأدلة واستجواب الضحايا)، شعبة الادعاء وهي المسؤولة أساسا عن التقاضي أمام المحكمة ، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون التي تساعد على تأمين التعاون اللازم لتمكين الادعاء العام من أداء دوره.

المطلب الثاني : المبادئ التي تحكم المدعي العام

الفرع الأول: الاستقلالية

هناك هشاشة في استقلالية مكتب المدعي العام، فهو عرضة للتقويض أو التدخل ولو أن نظام روما الأساسي ينص على أن يكون مكتب المدعي العام مستقلا ولا يكون بناء على تعليمات من أية دولة أو منظمة دولية أو منظمة غير حكومية أو فرد، والطريقة التي يتم فيها التفاعل بين الاستقلالية والمساءلة هي دائما مثيرة للاهتمام، وفي هذا الصدد قال أوكامبو عندما انتخب لمنصبه في أفريل ٢٠٠٣: "إنني أدرك أن هناك حاجة إلى مفاوضات صعبة وواسعة النطاق قبل أن تتمكن

الوفود من التوصل إلى اتفاق واسع حول، على حد سواء، دور المدعي العام لتحريك اختصاص المحكمة وكذلك بشأن نطاق صلاحيات التحقيق والمقاضاة وأنا على بينة من التخوف والقلق المثار من قبل هذا النظام حتى اليوم، ولاسيما فيما يتعلق بسلطاتي في إطلاق تحقيق بمبادرة من بلدي الأصلي، أنا أفهم هذه المخاوف والحساسيات السياسية الأساسية ومع ذلك، هذا هو الوقت المناسب لإعادة التفكير في هذه وغيرها من المخاوف، كما أن هذا هو الوقت المناسب لتحليل كيف يمكن لهذه المبادرة الجديدة تعزيز السلام العالمي، فقراءة يقظة لنظام روما الأساسي وأدواته التكميلية تكشف أن مهندسي المحكمة الجنائية الدولية كانوا حكماء بإرفاق صلاحيات المدعي العام مع نظام ملائم للضوابط والتوازنات الملائمة لمنع التعسف في استعمال السلطة أو القرارات التعسفية.

تقوم الجمعية بمراقبة سلوك المدعي العام والذي بدوره يشرف على فريقه أما الدائرة التمهيدية فسوف تراقب الحالات والقضايا، كما سوف يتم اختيار القضاة من بين أفضل المرشحين من ٤٣ دولة ويمكن للعالم أن يثق بهم ".

الفرع الثاني: السلوك المهني [٣٦]

في جميع الأحوال، يحافظ المدعي العام على شرف وكرامة مهنته، ويتصرف دائما مهنيا وفقا للقانون والقواعد والأخلاق مع ممارسة أعلى معايير النزاهة والرعاية لإبقاء نفسه في طلعية ومواكبة التطورات القانونية ذات الصلة التي ينظر إليها على أنها متسقة ومستقلة ومحايدة، كما عليه دائما حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، وعلى وجه الخصوص ضمان وكشف الأدلة وفقا للقانون أو لمتطلبات المحاكمة العادلة وحماية المصلحة العامة واحترام وحماية ودعم عالمية مفهوم الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

الفرع الثالث: عدم التحيز

يقوم أعضاء الادعاء العام بأداء واجباتهم دون خوف أو تفضيل أو تحيز، وعلى وجه الخصوص تنفيذ مهامهم بنزاهة دون التأثر بالمصالح الفردية أو الفئوية والضغوط العامة أو وسائل الإعلام، ويكون هدفهم فقط المصلحة العامة، كما يجب عليهم التصرف بموضوعية ومراعاة جميع الظروف ذات الصلة ووفقا للقانون المحلي أو لمقتضيات المحاكمة العادلة والسعي لضمان إجراء التحقيقات اللازمة والمعقولة ونتيجة الكشف عنها، سواء كان ذلك يشير إلى ذنب أو براءة المتهم، وعليهم دائما البحث عن الحقيقة ومساعدة المحكمة في الوصول إليها وتحقيق العدالة بين المجتمع والضحية والمتهم وفقا للقانون ومقتضيات الإنصاف[٣٧].

المطلب الثالث: المدعي العام في الممارسة العملية

الفرع الأول: المدعي العام كموظف مدني

في عام ١٩٦١، الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد وصف الموظف الدولي كشخص محظور من طلب أو تلقي أوامر من أية حكومة، مضطر إلى أن يكون ويظل غير منحاز سياسيا، ومع ذلك من المحتمل أن يتعارض مع مصالح بعض الدول الأعضاء في السعي لتنفيذ ولايته بموجب القانون الدولي.

وحسب همرشولد، الموظف المدني الدولي، مهما كان بارزا، لا يجب أن يستسلم لضغوط سياسية محددة في السعي لولايته، ويجب أن يكون على استعداد لينتهي بهم المطاف في صراع مع القوى الكبرى، وركز همرشولد على الأمين العام للأمم المتحدة وذلك، وعلى الرغم من الاختلافات في ولاياتهم في نواح كثيرة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مماثل للأمين العام للأمم المتحدة.

كمسؤول إداري للأمم المتحدة، الأمين العام يتبع الإرادة العامة للجمعية العامة ومجلس الأمن ولديه حرية التصرف المستقل في استرعاء انتباه المجلس للمسائل، وعندما يتولى المسؤوليات المفوضة إليه من المجلس والجمعية العامة

بموجب المادة ٩٨، من المحتمل أن يتفرغ لأداء هذه المسؤوليات باستخدام تقديره المستقل، وبطريقة مماثلة، المدعي العام لديه "السلطة الإدارية الكاملة في تنظيم وإدارة مكتبه".

فوضت جمعية الدول الأطراف المدعي العام بواجب الملاحقة، وعليه من المتوقع أن يستخدم سلطته التقديرية المستقلة لأداء هذا الواجب، وعلى عكس الأمين العام للأمم المتحدة المدعي العام ليس تابعا مباشراً لمجلس الأمن الدولي أو أي جهاز من أجهزة المحكمة وعليه لا يزال نقطة محورية لتصورات أعضاء المجلس للمحكمة لأنه يعكس إجراءاتها.

من دون دعم الدول الأعضاء والأمم المتحدة الأمين العام والمدعي العام لديهم قدرة محدودة للتنفيذ، وبالتالي فهم مضطرون لتفسير ولايتهم بطرق تبني المصداقية بين زملائهم فمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة لها إمكانية الدعم من خلال تفويض من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، والذي بموجبه تلتزم الدول الامتثال وربما الخضوع لعقوبات في حالة الاعتراض، لذا مخاوف التنفيذ هي اليوم أكثر بالنسبة للمدعي العام، لأنه يجب أن يعتمد على دعم حصري من خلال التبرعات والتعاون من حكومات الدول والمنظمات الدولية دون مجلس الأمن، ويستخدم المدعي العام السلطات الإدارية وغيرها لاستكمال المعايير القانونية لنظام روما الأساسي من خلال أوراق السياسات المنشورة التي ملأت الفجوات وتوضيح كيفية تنفيذ النظام الأساسي.

الفرع الثاني: إعداد مكتب المدعي العام

وفقا للمادة ٤٢(٤) من نظام روما الأساسي، ينتخب المدعي العام بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأعضاء جمعية الدول الأطراف [٣٨]، لكن لويس مورينو أوكامبو الأرجنتيني انتخب بالتزكية في٢١ أفريل ٢٠٠٣، خلال الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف وتولى منصبه في السادس عشر من شهر جوان في السنة

نفسها، وعند توليه هذا المنصب كانت مهمته الأولى تصميم بنية المكتب المكلف بالتحقيق ومحاكمة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، وخلال فترة ولايته، وضع كبار المسؤولين في المكتب سلسلة من الوثائق الرئيسية بما في ذلك استراتيجيات الملاحقة القضائية، ووثائق السياسات ودليل عملي والتي كلها توثق رؤية وممارسات المكتب تحت إدارة المدعي العام الأول للمحكمة الجنائية الدولية [٣٩].

في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، انضم مع مورينو اوكامبو على رأس مكتب المدعي العام نائبان عامان اثنان، انتخبا من قبل جمعية الدول الأطراف، بعد ترشيحات وفقا للمادة ٤٢(٤) حيث كان النائب الأول مدعيا عاما للتحقيقات، أما الثاني فكان من غامبيا مكلف بالمقاضاة [40] لكن لاحقا تمت مغادرة النائب الأول للمكتب عام ٢٠٠٧ ولم يتم شغل منصبه منذ ذلك الحين مما حذا بالجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية بالتوصية مرارا وتكرارا على انتخاب نائب جديد للتحقيقات.

وبما أن أهمية التحقيق كوظيفة أساسية من وظائف المحكمة الجنائية الدولية تجعل من المرغوب فيه أن تكون شعبة التحقيقات برئاسة مسؤول ينتخب من قبل جمعية الدول الأطراف فبعد تحقيق بعض الخبرة في إدارة المكتب والتحقيقات، أعاد المدعي العام قراره في تعيين نائب له للتحقيقات وقرر أن تكون شعبة التحقيقات برئاسة أحد موظفي المكتب من تتولى ذلك، وقد اقترح في وقت لاحق إلغاء هذا المنصب، ولكن جمعية الدول الأطراف لاحظت أن "هذا المنصب المنتخب كان جزءا من الهيكل الأصلي لمكتب المدعي العام لعدة سنوات، وعلى المدعي العام الجديد أن تكون له المرونة نفسها للبت في تشكيل المكتب وبالتالي الجمعية، لم ولن توافق على إلغاء منصب نائب المدعي العام للتحقيقات".

وهكذا لاحقا، ظهرت أسئلة وانتقادات للسياسات وقدرة مكتب المدعي العام في ما يتعلق بالتحقيقات، بما في ذلك في جملة أمور، تحديد القضايا والاتهامات بدقة، استقلال التحقيقات وحجم فرق التحقيق، فقضايا السياسات الرئيسية المتعلقة بالتحقيقات لها تأثير كبير ليس فقط على عمل المكتب، ولكن أيضا على الأداء العام للمحكمة الجنائية الدولية وتأثيرها في المجتمعات والبلدان التي تعتبر متضررة من تلك الجرائم، وبالتالي، ونظرا للأهمية الكبرى للتحقيقات، أكدت بعض الأطراف على أنه من المرغوب فيه جدا أن تكون شعبة التحقيقات برئاسة مسؤول منتخب من قبل جمعية الدول الأطراف وأن وجود نائب المدعي العام للتحقيقات يعزز المكتب نفسه ويساعد على مواجهة مزاعم التحيز السياسي [٤١].

نظم المدعي العام مكتبه إلى ثلاث شعب هي: شعبة التحقيقات، الادعاء وشعبة المقاضاة والتعاون والتكامل، وهذه الأخيرة كانت نشأة جديدة حيث كان هناك تقسيم مماثل في المحاكم السابقة [٤٢] ، وقد برر إنشاءه بالمزايا الفريدة التي تتمتع بها المحكمة الجنائية الدولية ومنها ولايتها الإقليمية وأرضيتها الواسعة ومبدأ التكامل، وعلى مر السنوات، أثبتت هذه الشعبة بأنها عنصر رئيسي في مكتب المدعي العام من خلال قسميها: التحليل والتعاون وعلى الرغم من أن أنشطتها عادة ما تكون أكثر وضوحا بالنسبة للحالات قيد التحليل الأولي تشارك الشعبة في جميع الحالات والقضايا طوال المراحل المختلفة لعمل المحكمة الجنائية الدولية وعلى وجه الخصوص في العلاقات مع السلطات الوطنية وتنفيذ مذكرات التوقيف، إلى جانب قضايا أخرى ذات الصلة بولاية التعاون، ولم يتطرق إلى وجوب الحفاظ وتعزيز هيكلها المستقبلي داخل المكتب على أساس أنها إدارة ثانية، بل فقط التطرق إلى إجراء تقييم داخلي وتحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي الاضطلاع بها.

الفرع الثالث: استراتيجيات المدعي العام

مثلما هو معلوم، المحاكمات الأولى التي نشأت عن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دائرة ما قبل المحاكمة وللمرة الأولى تعترف بحق الضحايا [٤٣] من الكونغو للمشاركة في التحقيق والإجراءات، وكما هو معلوم أيضا المنظمات غير الحكومية كان لها دور غير مسبوق في تمثيل حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية ومساعدتها لنقل طلباتهم للمشاركة، وكل هذه التطورات تعكس عدم مشاركة مكتب المدعي العام في حماية محددة لحقوق الضحايا وهو موقف ضعيف للغاية في الوصول إلى عدالة للضحايا وهي مشكلة لم يتم حلها من قبل مكتب المدعي العام، في الممارسة العملية، السلطة التقديرية وحرية تصرف المدعي العام أوسع وأقل تقييدا من المحاكم الدولية الأخرى:

أولا، لا يخضع المدعي العام لسيطرة من قبل مجلس الأمن، ويمكن له المقاضاة من تلقاء نفسه وهناك المشكلة الحقيقية مع مجلس الأمن تكمن في الإرادة السياسية لأعضائه الدائمين الذين يمكنهم عرقلة المحكمة عن طريق تأجيل التحقيق لمدة ١٢ شهرا [٤٤] وهذا يمكن أن يؤخر إجراء تحقيق ولكن دون منعه.

ثانيا، يمكن للمدعي العام ملاحقة أي شخص يقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية شريطة أن تكون الدولة إما ارتكبت الجريمة على إقليمها، أو يكون المشتبه به ينتمي إلى دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية، وبالطبع المحكمة لا يمكن إجبار دولة غير طرف على تسليم المشتبه فيه، ولكن قد تفضل الكثير من الدول الاستسلام لها بدلا من تسليم المشتبه فيه إلى دولة لا تزال تطبق (على سبيل المثال) عقوبة الإعدام.

ثالثا، يتطلب نظام روما الأساسي من جميع الدول الأطراف التعاون مع المحكمة لمساعدتها في الحصول على أدلة والشهود والمشتبه بهم، لذلك ليست هناك حاجة للتفاوض على معاهدات معقدة للمساعدة المتبادلة.

أخيرا، لأن المحكمة تنعقد بطريقة شفافة ومفتوحة دائما للجمهور، ذلك أن المدعي العام محمي من الادعاءات بأنه سيشارك في "عدالة المنتصر" وهذا يعزز استقلاليته ومصداقيته والتي لم تكن محمية في محاكمات نورنبورغ.

فحق المشاركة للضحايا في مكتب المدعي العام لا معنى له إذا لم يتم إتباع خطوات عملية وملموسة لتسهيل ممارسة هذا الحق وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي [45]، ومن حيث المبدأ ولذلك ينبغي أن يكون موقف المدعي العام أقوى من نظرائه في المحاكم الجنائية الأخرى وحتى الآن لم تجر أية محاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية بنجاح وأنه من السابق لأوانه القول بمدى فعالية النيابة.

التركيز على التحقيقات والملاحقات القضائية

مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من شأنه أن يعمل على حد سواء خلال الصراع والسياقات المضطربة، لكن انتقد هذا لأنه يثير تداعيات على أمن كل من الضحايا والشهود، فضلا عن موظفي المكتب ولذا أنشأ المدعي العام سياسة تحقيقات وملاحقات قضائية مركزة، حيث الحالات ستركز على "عينة" من الجرائم المرتكبة وصرح المكتب في إستراتيجية الادعاء بين ٢٠٠٦-٢٠٠٩: "هذا يسمح للمكتب بإجراء تحقيقات قصيرة واقتراح محاكمات سريعة في حين تهدف لتمثيل مجموعة كاملة من عناصر الإجرام، من حيث المبدأ سيتم اختيار حوادث لتقديم عينة تعكس أخطر الأنواع الرئيسية من الإيذاء".

كانت قضية تمثيل التهم محط كثير من الانتقادات التي أحالت بالقضية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية حيث كان توماس لوبانغ اديلو أول متهم يحاكم أمامها على أساس التجنيد الإجباري، تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وقد أعرب كل من الضحايا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية عن بواعث قلق خطيرة إزاء هذا فاتحاد الوطنيين الكونغوليين

برئاسة لوبانغا، يشتبه في ارتكابه جرائم خطيرة أخرى بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب والقتل والنهب.

الادعاء والحالات الأولى

بداية أعلن المدعي العام أن مكتبه سوف يركز على مقاضاة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم رغم أنه لم يرد مثل هذا التمييز فيما يتعلق بمن يجب محاكمتهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية في نظام روما الأساسي، ومع ذلك، هذا الإعلان عن السياسة يبدو مبررا نظرا للعدد الكبير من مرتكبي الجرائم التي كلفت المحكمة بالتحقيق فيها والصعوبات التي تواجهها المحاكم المحلية في تطبيق مبدأ التكامل من خلال استهداف من هم في المناصب العليا، بما في ذلك أعضاء الحكومة .

ومع ذلك، البعض ينتقد بأن المدعي العام لم يكن دائما ثابت في تنفيذ هذه السياسة وهكذا، عندما تم اتهام قادة الميليشيات لوبانغا، ونغود جولو، اعتبر البعض أن هؤلاء المتهمين "يرقات صغيرة"، وفي الواقع، المسؤولون عن الجرائم التي ارتكبت في إيتوري كانوا أولئك الذين لهم أسلحة ودعموا الميليشيات، بما في ذلك الشخصيات السياسية والعسكرية في حكومات أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية [46].

ومع ذلك، فقد استهدفت حالات لاحقة أشخاص رفيعي المستوى على غرار جان بيير بيمبا، عضو مجلس الشيوخ الكونغولي ونائب الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمر البشير رئيس جمهورية السودان، العقيد معمر القذافي رئيس ليبيا، وغيرهم، وساهمت هذه الاتهامات في تبديد الشكوك بشأن قدرة مكتب المدعي العام على استهداف القيادات العليا ويبقى التساؤل المثار هو قدرة المحكمة الجنائية الدولية على اعتقال رفيعي المستوى من الشخصيات بالنظر إلى أن

المحكمة ليس لديها قوة شرطة، وفي هذا الصدد، مسؤولية الدول الأطراف في اعتقال وتسليم المستهدفين بالتوقيف من خلال المذكرات تبقى واجبة.

ضمان السلام وتعزيز العدالة

اجتذب التفاعل بين السلام والعدالة [47] اهتماما كبيرا من حيث أداء المحاكم الدولية في حالات الصراع وما بعد الصراع وكانت هذه المسألة من الأهمية بمكان للمحكمة الجنائية الدولية: فعلى عكس المحاكم المخصصة، التي أنشأتها هيئة سياسية توازن بين الاعتبارات المختلفة، المحكمة الجنائية الدولية مستقلة ونظرا لطبيعتها الدائمة لها القدرة للتدخل بسرعة في النزاعات الجارية.

خلال السنوات الأولى، خصص مكتب المدعي العام قتا وجهدا كبيرين لدراسة مفهوم "مصلحة العدالة"، وهو شرط أساسي لفتح تحقيق والشروع في الملاحقات القضائية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبموجب الأحكام ذات الصلة، يحق للمدعي عدم المضي في تحقيق أو مقاضاة عندما يعتبر أن التحقيق/المحاكمة لن تكون في مصلحة العدالة.

في عام ٢٠٠٥، بدأ مكتب المدعي العام مشاورات مع الجهات الخارجية على معنى ونطاق مصطلح "مصلحة العدالة"، وعليه قدمت الفيدرالية الدولية عرضين في هذا الإطار وأصبحت هذه المسألة أهمية خاصة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار مفاوضات السلام في شمال أوغندا، عندما طالب جوزيف كوني سحب مذكرات التوقيف كشرط لتوقيع اتفاق سلام مع الحكومة الأوغندية وأعقبت ذلك مناقشات حول ما إذا كان ينبغي للمدعي العام النظر والأخذ بعين الاعتبار مفاوضات السلام باعتبارها واحدة من العوامل الأساسية للمادة ٥٣.

الكثيرون يقولون أن الحكم "مصلحة العدالة" الوارد في المادة ٥٣ من نظام روما الأساسي لا ينبغي أن يفسر على إعطاء المدعي العام سلطة الأخذ في الاعتبار السياق السياسي لحالة معينة فيما يتعلق بقرار عدم التحقيق أو عدم الملاحقة...وهذا

التفسير سيكون متناقضا تماما مع مضمون وغرض المادة ٥٣"، ومنه، اعتمد مكتب المدعي العام في النهاية موقفا رسميا بشأن قضية مصلحة العدالة في وثيقة السياسة الصادرة عام ٢٠٠٧، وتقترح الوثيقة تفسير متوازن للحكم بشأن المصطلح، في ضوء الهدف والغرض من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تجنب الدعاية والاتصالات

اعتمد مكتب المدعي العام خلال السنوات الأولى من انطلاق عملياته موقف عام "لفت القليل من الأنظار" وهو الموقف الذي تضررت به بشدة صورة المكتب لأن هذه السياسة كانت تعني القليل من الاتصالات بقضايا الادعاء تجنبا للأسئلة والانتقادات والشائعات الكاذبة وسوء الفهم حول عمل المحكمة الجنائية الدولية واستندت الأسباب التي أعطيت لهذا النهج، حسب ما أفاد به مكتب المدعي العام، على اعتبارات أمن الشهود وموظفي المكتب: النيابة تزعم بضمان الحماية من خلال عدم الكشف عن معلومات بشأن حالات معينة.

على سبيل المثال، أعلن المدعي العام السابق إحالة حالة أوغندا إلى المحكمة في مؤتمر صحفي مشترك وهذا العمل، إلى جانب فشل مكتب المدعي العام في التأكيد بوضوح كاف أن الحكومة الأوغندية يمكن أيضا أن تخضع للمساءلة عن الانتهاكات، وهو ما خلق سوء فهم بأن المحكمة الجنايات الدولية تم استعمالها كأداة من قبل الحكومة لاستهداف جيش الرب للمقاومة، ولاعتبارات لاحقة، بما في ذلك الحاجة إلى تعظيم أثر إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، قام مكتب المدعي العام بتغيير سياسته من خلال التواصل في الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات علنا، ومع ذلك، المخاوف ما زالت قائمة بشأن القرارات السياسية، وخاصة اختيار من الحالات والتلاعب والمحاباة، ولذا وجب إتباع سياسات أخرى على غرار "التحرك بسرعة للغاية" و"عدم الركود" ونظام "البعثات".

الخاتمة:

التحدي الرئيسي الذي يواجه المدعي الحديث هو كيفية أن يصبح محاميا للشعب، فمن واجبه بناء علاقة فعالة مع المجتمع وضمان حقوق الضحايا والقيام بالمقاضاة بدقة وفعالية وفقا لسيادة القانون والتصرف بطريقة المبادئ دون خوف أو محاباة أو تحيز لبناء جهاز ادعاء عام رادع فعال للجريمة لإظهار التعاطف الكبير تجاه الأشخاص الذين يخدمهم.

من أهم الانتقادات التي وجهت للمحكمة الجنائية الدولية هي الدوافع السياسية للمدعي العام، حيث يتبين بوضوح مدى خشية العديد من المعارضين للمحكمة خاصة بشأن بدأ الإجراءات من طرف المدعي العام من تلقاء نفسه على أساس أسباب سياسية بحتة، وهو ما جعل المندوب الأمريكي الدائم السابق لدى الأمم المتحدة يشير إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تكون قلقة بشكل رئيسي حول تشكيلة مجلس الأمن القومي، وغيره من كبار القادة المدنيين والعسكريين المسئولين عن الدفاع والسياسة الخارجية لمواجهة أية مساءلة سياسية من المدعي.

مع ذلك، فقد تم بناء ضمانات في معاهدة روما بدقة للحيلولة دون محاكمات ذات دوافع سياسية، ورغم أن الجريمة الدولية هي سياسية بطبيعتها ولمن يتولى دور الادعاء العام في المحكمة قد يتأثر بهذا المنظور السياسي والصراعات والضغوط الخارجية في سياق سياسي معين مثل مراجعة لوائح الاتهام وغيرها مما يتوجب الحذر لعدم الوقوع في مثل هذه الحيل.

كما عارضت بعض الدول ال السلطة التقديرية للمدعي العام لبدء التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس أن المكتب سوف يغرق بالشكاوى التافهة وبذلك إضاعة للوقت وللموارد الثمينة أثناء معالجتها، فالتحدي الحقيقي، يكمن في الاختيار ما بين جدارة الشكاوى المناسبة للتدخل والعكس منها، فعلى سبيل المثال، تم تسجيل أكثر

من ٢٠٠ شكوى [48] ولكن المدعي العام استطاع التصرف بسرعة في حالات كثيرة من المزاعم التي لا أساس لها أولا تفي بمتطلبات الولاية القضائية.

الادعاء العام في لاهاي، إلى حد ما، أخذ بكثير وتعلم من الولايات القضائية الدولية السابقة وكذلك الوطنية منها حيث طور القانون الجنائي الدولي بوصفه مورد مؤسسي من خلاله العالم تحول بصورة متزايدة لمعاقبة وربما منع الفظائع الجماعية خاصة عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك في المحاكم الوطنية [49]، وعليه المحكمة الجنائية الدولية وسعت إلى حد كبير القواعد التي تحكم الجريمة الدولية وخفضت من آثار خرق قواعد الصراعات الدولية كما يلاحظ الكثير من الباحثين [50].

النتائج:

- ✓ مشاركة أعضاء الادعاء العام والقضاة الدوليين في جميع المحاكم الجنائية الدولية.
- ✓ للمحكمة الجنائية الدولية فرصة الاستفادة من ذوي الخبرة من الموظفين الذين عملوا بالفعل مع المحاكم المخصصة.
- ✓ كانت المحاكم المخصصة إبداعات سياسية أثارت آمال غير واقعية في المجتمع الدولي.
- ✓ أعضاء الادعاء العام والقضاة، والمحامين لهم تفويض معين يجب الوفاء به.
- ✓ التحقيقات الآن تدعم عمل المدعين العامين بدلا من إبراز لوائح اتهام.
- ✓ وجود موظفين من سيراليون في المحكمة الخاصة بسيراليون قدم إسهاما كبيرا في عمل المدعي العام عكس محكمة رواندا.
- ✓ وضعت محكمة رواندا بصفة خاصة معايير جديدة لمعاملة الضحايا وإيجاد طرق لمساعدتهم.

التوصيات:

- ✓ أي محكمة جنائية في المستقبل يجب أن تنظر أساسيا لإرث البلد المعني.
- ✓ وجوب تقييم المحاكم من ذلك الأثر الذي تتركه وليس حسب الإجراءات أو القرارات.
- ✓ خلق الإرادة السياسية من جانب المدعي العام.
- ✓ لمكتب المدعي العام أن يعرف متى يتوقف جمع الأدلة، أو متى تكون القضية جاهزة للمحاكمة.
- ✓ عمل المحققين والمدعين العامين جنبا إلى جنب.
- ✓ تجنب الاعتبارات السياسية في تعيين المدعي العام.
- ✓ زيادة عدد أعضاء هيئة المكتب لتخفيف العبء عن المدعي العام.
- ✓ تنصيب المدعي العام دائما بالانتخاب.

الهوامش:

(1)- Colloquium of Prosecutors of International Criminal Tribunals on "The Challenges of International Criminal Justice" REPORT OF PROCEEDINGS, From 25 November to 27 November 2004, the International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR) hosted a colloquium for the Prosecutors of the International Criminal Tribunals at the Arusha International Conference Centre in Tanzania.. It was the first colloquium. .p.01

(2)- بعد إنشاء أول محكمة جنائية دولية دائمة في العالم، تحدث الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان عن "بارقة أمل للأجيال القادمة، وخطوة عملاقة إلى الأمام في مسيرة حقوق الإنسان العالمية وسيادة القانون" وأشار إلى أن الفكرة كانت ميتة ولا أحد كان يعتقد تحقيق مثل هذا الإنجاز.

(3)- مثل تصريح (جيمس بالاس) بتاريخ ١٩٤٢/١/١٢ من جانب حكومة المملكة المتحدة وحكومات الدول المؤقتة في المنفى والتي مزقتها الحرب مؤكدا على ضرورة محاكمة مجرمي الحرب من الألمان عما اقترفوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم ضد السلام، كما صدر بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٤٢ إعلان مشترك من قبل الحلفاء وأعلن في وقت واحد في كل من لندن وموسكو وواشنطن، إضافة إلى ذلك صدر تصريح رسمي باسم الثلاثة الكبار بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٤٣ تضمن الحاجة الى معاقبة المسؤوليين عن ارتكاب جرائم حرب أمام محاكم دولية خاصة.

(4)- المادة الثالثة من ميثاق محكمة نورمبورغ.

(5)- أنشئت محكمة نورمبورغ بموجب المادة الأولى من معاهدة لندن عام ١٩٤٥، وقد تضمنت الاتفاقية لائحة أو نظام محكمة نورمبورغ واعتبرتها المادة الثانية جزء لا يتجزأ من الاتفاقية.

(6)- المادة ١٤ من ميثا ق نورمبورغ.

(7)- المادة ٢٩ من ميثاق نورمبورغ.

(8)- Laura Barnett, The international Criminal Court: role and history, library of Parliament, Canada, 2008, p.03.

(9)- المادة 10 من إعلان بوتسدام لعام 1945.

(10)- Horowitz, Solis, The Tokyo Trial, International Conciliation 465 (Nov), 1990, pp.473–584.

- المدعي الرئيسي من جانب الولايات المتحدة نصب من قبل الرئيس ترومان.

(11)- المادة ١٤ فقرة أ من تقرير لجنة التحقيق ومحاكمة مجرمي الحرب.

(12)- المادة ١٥ من التقرير نفسه.

(13)- Major Jeffrey L. S Pears, Sitting in the Dock of the Day: Applying Lessons Learned from the Prosecution of War Criminals and Other Bad Actors in Post-Conflict Iraq and Beyond, Military Law Review, Vol. 176, p.122.

- Philip R. Piccigallo, the Japanese On Trial: Allied War Crimes Operations in the East, 1979, pp.128-29.

(14)- المحاكم الخاصة، نظرة عامة وثائق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتاريخ ١٥-٠٤-٢٠١٠، على موقع اللجنة.

(15)- Wayne Sandholtz, International Criminal Tribunals: Authority and Legitimacy University of California, Irvine.

(16)- المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، انتهاكات قوانين أو أعراف الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

(17)- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1504 (2003) الصادر في 04 سبتمبر 2003.

(18)- المادة ١٦(١) من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، الملحق2570 /S، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

(19)- المادة ١٦(4) من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، الملحق25704 /S، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

(20)- Vohrah, L.C. , Some Insights into the Early Years, Journal of International Criminal Justice, 2004, 2, p.388.

(21)- David J. Scheffer, Symposium on 'The ICTY 10 Years On: The View from Inside,' Three Memories from the Year of Origin, 1993, 2004 .353, 359.2, JICJ, pp

(22)- Scheffer, "Symposium on 'The ICTY 10 Years On,'" 353; see also Scheffer, All the Missing Souls, 31.

(23)- Harry M. Rhea, The United States and International Criminal Tribunals, A thesis submitted to the Irish Centre for Human Rights In conformity with the requirements for the degree of Ph.D. in Law School of Law National University of Ireland, Galway, Ireland, August, p.144.

(24)- حسب إستراتيجية المحكمة، الإدانات النهائية صدرت في نهاية 2004 بعد سنوات من المحاكمة.

(25)- DespinaKyprianou, Comparative Analysis of Prosecution Systems (Part I): Origins, Constitutional position and Organization of Prosecution Services, is partially based on my PhD Thesis 'The Role of the Cyprus

Attorney General's Office in Prosecutions: Rhetoric, Ideology and Practice' (University of London – LSE 2006) which will be published by Springer in 2008, p.11.

(26)- واجه المحققون أول تحد كبير: التحقيق في الجرائم المزعومة بينما لا تزال النزاعات في كرواتيا (١٩٩١-1995) والبوسنة والهرسك (١٩٩٢-1995) جارية.

إلا أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في كل من هذه الدول لا سيطرة لها على الأمن في أرض الواقع، ورفضت الأطراف المتحاربة في كثير من الأحيان للسماح لمحققي المحكمة بالوصول إلى مسرح الجريمة المبلغ عنها أو الشهود.

(27)- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1505 (2003) الصادر في 04 سبتمبر 2003.

(28)- لكل إنسان حق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية، منشأة بحكم القانون.

(29)- See: http://lawfiji.com/speeches/the-international-criminal-court-and-the-role-of-the-prosecutor/

(30)- نظام روما الأساسي حدد بالفعل المبادئ الأساسية لعملية الترشيح والانتخاب (المادتان ٣٦ و٣٧) ولكن لم يتم تحديد وتقرير كيفية تنفيذ والنفاذ بعض هذه المبادئ.

(31)- ففي دورتها التاسعة في أفريل ٢٠٠٢، بدأت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية مفاوضات بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام، فتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض الإجراءات حول الترشيحات، ولكن القضية الرئيسية التي بقيت معلقة كانت العملية الانتخابية.

(32)- أكد لويس مورينو أوكامبو مرارا أن ولايته كانت لمتابعة سيادة القانون والقواعد المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ولكن هذه الثقة في القدرة على عدم الانحياز لا تولد من التفاؤل الأعمى.

(33)- بالنسبة للقضاة يجب أن يكون هناك تمثيل للنظم القانونية الرئيسية في العالم والتمثيل الجغرافي العادل وتمثيل عادل للإناث والذكور (المادة٨.٣٦ (أ))، يشترط أيضا أن يكون بعض القضاة ذوي خبرات بشأن قضايا محددة، بما في ذلك العنف ضد النساء والأطفال (المادة ٨.٣٦ (ب))، لذا نجد أن واحدة من المهام الرئيسية لجمعية الدول الأطراف هو تقرير كيفية تطبيق وإنفاذ وتنفيذ هذه المتطلبات.

(34)- المادة ٣.٣٦ (أ))، من نظام روما الأساسي.

(35)- المادة ٣.٣٦ (ب))، من نظام روما الأساسي.

(36)- معايير المسؤولية المهنية وبيان واجبات وحقوق أعضاء النيابة العامة الأساسية المعتمدة من قبل الجمعية الدولية للمدعين العامين في اليوم الثالث والعشرين من أفريل ١٩٩٩ ص ٠١ إلى ٠٥، وتأسست الجمعية في جوان ١٩٩٥ في الولايات المتحدة ثم تم افتتاح مكاتب الأمم المتحدة في فيينا ورسميا في سبتمبر ١٩٩٦ في دورتها لأولى اجتماع الجمعية العمومية في بودابست في السنة التالية في أوتاوا، اجتماع الجمعية العمومية وافقت كائنات من الرابطة التي أصبحت الآن مكرسة في المادة ٢.٣ من دستور الجمعية.

(37)- المادتان (أ) ٢ و١٣ (أ) التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين هافانا، كوبا، ٢٧ أوت إلى 07 سبتمبر ١٩٩٠.

(38)- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، دون تاريخ، ص٣٧٥.

(39)- Mariana Pena and al, The Office Of The Prosecutor Of The ICC -9 Years On International Federation for Human Rights, France, December 2011, N°579, p.07.

(40)- أصبحت فيما بعد مدعي عام للمحكمة

(41)- انظر موقع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

(42)- انظر موقع المحكمة الجنائية الدولية.

(43)- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية (نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الجنائية الدولية السابقة)، الطبعة الثالثة، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٠، ١٥، ١٧.

(44)- المادة ١٦ من نظام روما الأساسي.

(45)- المادة ١٥(٣) من نظام روما الأساسي.

(46)- أنظر موجز أعمال الأمن السنوي في إفريقيا لسنة ٢٠٠٢ على شبكة الإنترنت على الموقع:

http://www.un.org/arabic/sc /roundup/2002/africa.htm

(47)- بموجب المادة ٥٣ من نظام روما الأساسي.

(48)- Mark Freeman and Gibran Van Ert, International Human Rights Law, Irwin Law, Toronto, 2004, p. 479.

(49)- Velma Šarić, Bosnia: Future of International Judges and Prosecutors in Doubt Need for international support at war crimes court is disputed, International Justice - ICTY TRI Issue 613, Sep 16th, 2009.

(50)- Mark Osiel,The Conflicting Incentives of National and International Prosecutors Cambridge University Press, 2009, pp. 169-184.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب

١- محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الانساني، بدون طبعة، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون تاريخ.

٢- محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، ط٣، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانياً: المعاهدات والمواثيق

١- أعلان بوستدام ١٩٤٥.

٢- معاهدة لندن ١٩٤٥.

٣- أعمال الامن القومي في افريقيا ٢٠٠٢.

٤- قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٠٥ لسنة ٢٠٠٣.

٥- ميثاق محكمة نورمبورغ

٦- نظام روما الاساسي

٧- النظام الاساسي لمحكمة يوغسلافيا.

٨- اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

٩- تقرير لجنة التحقيق ومحاكمة مجرمي الحرب.

المصادر الاجنبية

1- David J. Scheffer, Symposium on ‘The ICTY 10 Years On: The View from Inside,’ Three Memories from the Year of Origin, 1993.

2-DespinaKyprianou, Comparative Analysis of Prosecution Systems (Part I): Origins, Constitutional position and Organization of Prosecution Services, is partially based on my PhD Thesis ‘The Role of the Cyprus Attorney General’s Office in Prosecutions: Rhetoric, Ideology and Practice’ (University of London – LSE 2006) which will be published by Springer in 2008.

3-Laura Barnett, The international Criminal Court: role and history, library of Parliament, Canada, 2008.

4-Mariana Pena and al, The Office Of The Prosecutor Of The ICC -9 Years On International Federation for Human Rights, France, December 2011.

5-Mark Osiel,The Conflicting Incentives of National and International Prosecutors Cambridge University Press, 2009, pp. 169-184 .

6-Mark Freeman and Gibran Van Ert, International Human Rights Law, Irwin Law, Toronto, 2004, p. 479.

7-Scheffer, “Symposium on ‘The ICTY 10 Years .